

المحور الثاني : أزمة البنوك الخاصة وإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري .

يعتبر إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري بمثابة الصدمة التي شهدتها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفي والمنافسة وبدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتموقع تدريجيا وتحتل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12% عام 2002، وظهرت علامات التفاؤل على المهتمين والمتعاملين الاقتصاديين.

جاء الإعلان عن إفلاس البنكين المذكورين ليعيد الوضع إلى نقطة البداية، أين شهدت الساحة المصرفية الجزائرية تراجعا، وترعزت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي بشكل عام، وعاد الأمر إلى سابق عهده بهيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي وتراجع المنافسة في السوق المصرفي.

أولا : أزمة الخليفة بنك .

يعتبر بنك الخليفة أول بنك تجاري تأسس في الجزائر برؤوس أموال خاصة جزائرية، تم إنشاؤه بقرار من مجلس النقد والقرض الحامل رقم 98-04 يوم 25 مارس 1998، وتم إنشاؤه في شكل شركة مساهمة وقدر رأسماله بـ 500 مليون دينار جزائري الذي قسم على 5000 سهم، قدرت أصوله بحوالي 1,5 مليون عميل، وكغيره من البنوك مارس البنك العمليات البنكية العادية كتنقي الودائع من الجمهور والقيام بجميع عمليات الصرف، فتح حسابات بالعملة المحلية والصعبة، تمويل احتياجات الاستغلال وكل العمليات البنكية العادية.

كانت البداية الفعلية لكشف قضية الخليفة، عندما تم القبض على شخصين بحوزتهما مبلغ قدره 2 مليون اورو محاولين تهريبه إلى الخارج عبر مطار هوارى بومدين الدولي وهذا بتاريخ 25 فيفري 2003. وبعد تأكد السلطات الرقابية من عجز إدارات بنك الخليفة عن الإدارة وإتباعهم لعمليات غير قانونية، تم اتخاذ قرار من طرف اللجنة المصرفية بتكليف شخص إداري يسير أمور البنك مؤقتا في بداية مارس 2003 إلى غاية الإعلان عن إفلاسه.

ثانيا: البنك التجاري والصناعي الجزائري .

تم إنشاء البنك الصناعي والتجاري الجزائري (B.C.I.A) كشركة أسهم بعقد موثق في 4 جويلية 1998 وبعد أن أعتد كبنك في 24 سبتمبر 1998، تم اكتشاف التلاعبات في عمليات إدارة البنك، عندما قامت السلطات الرقابية بإحدى مهام الرقابة الميدانية لعمليات التجارة الخارجية التي كان يمولها بشكل واسع والعمليات المرتبطة بالصرف، التي أوصلت في فترة السداسي الأول من سنة 2003 وللدورات المالية 2000، 2001، 2002، أن البنك لم يطبق المواد والنصوص التي تحكم عمليات التجارة الخارجية وعمليات حركة تنقل رؤوس الأموال إلى الخارج.

كما كان هناك توسع غير عادي في عدد الوكالات البنك، حيث انتقل العدد من وكالة واحد في سنة 2000 بوهران إلى 12 وكالة عبر الوطن، وتقريبا نفس الأسباب وراء انهيار بنك الخليفة تكررت مع هذا البنك.

ثالثا: عوامل الإفلاس البنكي (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري).

إن تحليل وفحص مؤشرات الاقتصاد الوطني، توضح أن إفلاس البنوك الخاصة ليس مرتبطا بالعوامل الخارجية، إذا كانت عناصر داخلية أي (العناصر الاجتماعية والثقافية والتشريعية)، وأخرى مرتبطة بسوء الحوكمة والغش اللتين كانتا وراء تصفية البنكين.

1-العوامل الثقافية- الاجتماعية والمؤسسية: نلخص هذه العوامل في النقاط التالية:

- إن انفتاح القطاع المالي على الاستثمار وعدم وجود معايير ومقاييس لدخول الخواص ومنحهم الاعتماد أدى إلى جذب الخواص الذين ليس لديهم أي خبرة وتجربة في المجال البنكي؛ بالإضافة إلى عدم التزامهم واحترامهم بقواعد الحذر والرقابة البنكية، هذين العاملين سمحا بنمو كبير وسريع للبنوك الخاصة وفروعها، وهذه الطفرة في نمو الفروع للبنكين ترتب عليها صعوبة التحكم والتنظيم وعدم فعالية التسيير.

- تركز حصة رأس المال البنكين في أيدي فئة صغيرة من المساهمين (عائلي أو شبه عائلي أو مؤسسات ذات الشخص الوحيد)، إذ يفترض على بنك الجزائر بصفته السلطة المختصة العمل على رفع نسبة مساهمة كل من المساهمين في نفس البنك، من أجل تحملهم المخاطر الناجمة عن التسيير غير السليم، وتحملهم فقدان حقوق الملكية في حالة إفلاس البنك؛

- تغاضي السلطات النقدية عن القيام بمسؤولياتهم في سلامة واستقرار النظام البنكي في الحد من التهافت الذي يحدث عند ظهور حالات إفسار مصرفي مثلما حدث للبنكين، عن طريق توفير آلية صريحة لحماية المودعين.

- لم تقم اللجنة البنكية بدورها على أكمل وجه ونقص الشفافية من جهة، وتدخلهما المتأخر في قضية البنكين بسبب تغاضيها المتعمد عن الاختلالات التي عرفها التنظيم والتسيير في البنكين من جهة أخرى وعدم احترامهما لقواعد الحذر والنظم الاحترازية، مما سبب في رفع التكلفة الناجمة عن إفلاس البنكين؛

- عدم قدرة السلطات العمومية على التكيف مع الانفتاح الحاصل في القطاع البنكي، من خلال الدعم الذي توليه للبنوك العمومية من خلال تأهيلها وإعادة رسميتها وبالمقابل إهمالها للقطاع البنكي الخاص وتهميشه التام، ومن جهة أخرى التدخلات غير السليمة في القطاع المصرفي خاصة فيما تعلق بالمعاملة الخاصة التي أولتها لبنك الخليفة، حيث حثت المؤسسات العمومية على إيداع أموالها في البنوك الخاصة؛

2-العوامل المرتبطة بسوء الحوكمة والغش: يمكن تلخيصها في الأحداث التالية:

- صنفت الإدارة غير السليمة وضعف التحكم في التسيير وفق معايير التسيير البنكي وعدم الالتزام بقواعد الحيطة والحذر، من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشي بنك الجزائر واللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقا من عمليات التفتيش والمعاينة الميدانية التي أجري على البنكين المعنيين، وتمثل في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية وعدم الشفافية في المعلومات؛ وعدم احترام مؤشرات التسيير المالي؛ وكذلك عدم وجود

تقارير عن حصيللة النشاط مصادق عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون، وتجلي هذا خاصة في بنك الخليفة حيث أنه لم يعد تقارير حصيللة نشاطه لسنوات 1999، 2000، 2001؛

- ضعف التحكم في تسيير السيولة، ووجود فائض في السيولة بالنسبة لبنك الخليفة لدى بنك الجزائر؛
- عدم التنوع في محفظة النشاط المصرفي واحترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، وكذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق وهو ما يتنافى والسلامة المالية؛
- السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير وعدم التقيد بالمهنية والاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي؛

- عدم القدرة على التحكم في التكاليف وذلك من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة والتي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي كما كان عليه الحال بالنسبة لبنك الخليفة" تمويل الفرق الرياضية، تمويل الحفلات المهرجانات وغيرها من التمويلات.

رابعا: نتائج أزمة التعثر.

إن تصفية هذين البنكين أدى إلى عدة نتائج اجتماعية، اقتصادية، أثرت سلبا على ثقة المودعين في البنوك أكثر منه على المجاميع النقدية والقروض، والبطالة والجباية:

1- ضياع الثقة في البنوك الخاصة: حتى وان كان نصيب البنوك الخاصة متواضع نسبيا بالمقارنة مع البنوك العمومية (12,5% من الودائع و 8,5% من نشاط القروض سنة 2002)، إلا أن سرعة النمو السنوي لهذين المؤشرين يمكن أن يحقق لهذين البنكين بلوغ 50% من نشاط الجهاز المصرفي في السنوات الموالية، أي في السنوات الأربعة أو الخمسة المقبلة وهذا ما ولد الشك والريبة؛

2- التأثير على المجمعات النقدية والقروض: ظهرت التأثيرات في عمليات القرض وعلى السياسات النقدية والقرض المرتبطة بهما، حيث أثرت أزمة البنوك على العلاقات البنكية العادية، ومنها تراجع الإقراض، هذا ما جعل الكثير من البنوك الأجنبية الخاصة ترفض التعامل مع البنوك الجزائرية الخاصة، كما كانت هناك السياسة النقدية القائمة على استقرار الأسعار؛ علما أن اثر هذا التغيير على معدلات الفائدة يرتبط بتأثير السلطات النقدية، مثلا الرقابة على أسعار الفائدة تنخفض أو تخفض جذب إيداعات الادخار، فكان أن أدى ذلك إلى إمكانية جعل المضاعف النقدي يتضرر نتيجة هذه الأزمة، إذ أن المضاعف النقدي سوف ينخفض بدلالة زيادة الطلب على النقد الورقي وفي الاحتياطات بدلالة الحذر الذي تقوم به البنوك في علاقتها مع مشكلة الإيداعات وزيادة أخطار القرض، حيث أن انخفاض في المضاعف النقدي يضاف إلى ما تمت ملاحظته على مستوى الاحتياطات الإيجابية وخاصة ارتفاع معدلات فائدته الملاحظ سنة 2002؛

3- الأثر على البطالة: بخصوص التأثيرات على البنك، فان تصفية هذين البنكين أدت إلى تصفية كل من الشركات التي تنتمي إلى المجمع- في الداخل والخارج- أدت إلى زيادة البطالة وغسيل الأموال؛

4- التأثيرات على الجباية: تبعا للمبالغ المودعة من طرف شركات القطاع العام والخاص وحتى البنوك فقد كان من نتيجة هذا الإفلاس وجود مبالغ ضخمة يمكن أن ترحبها للخزينة بخصوص غياب أو تغييب للوعاء الضريبي، وهذه التأثيرات كان بالإمكان تفاديها لو أن السلطات النقدية والعمومية قامت بتسطير حلول أخرى بديلة للتصفية.

ورغم كل هذه المعوقات والأحداث الميدانية، هل كان بالإمكان تفادي تصفية وحل البنكين؟

إن الحلول البديلة للتصفية، هي تلك التي بالإمكان إيجادها وحلها كمشاكل أدت إلى التصفية وخاصة مشاكل السيولة والملاءة، والتي كان يمكن أن تضمن الحفاظ على الوسيلة البنكية ومن واقع استقرار بورصة الأوراق المالية، أي الساحة المالية التي تعتبر كركن أساسي في الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، ومن بين الحلول نذكر: الحلول المتعلقة باستعادة السيولة؛ الحلول المتعلقة باستعادة الملاءة؛ وهذه الاخيره تتم بواسطة: تغطية الديون والذمم، والدعم من طرف البنوك والشركاء في التجمعات البنكية أو توفيقه من تغطية الديون وضغط المساهمين.